

١٠٥١/د



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دورى رقم (١١) لسنة ٢٠١٨

بشأن

الجهة المختصة بتحصيل الضريبة المقررة

بالمادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته

بمتابعة أداء المأموريات تبين قيام بعض المأموريات بتحصيل الضريبة المقررة بالمادة (٥٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بالمخالفة لما تنص عليه المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون والقرار الوزارى رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ .
وبدراسة الموضوع فى ضوء أحكام المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل المستبدلة بالقرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ التى تنص على " تلتزم المنشآت والأشخاص والجهات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٥٦) من القانون، بما فى ذلك الشركات والمنشآت والفروع المقامة وفقاً لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، وكذلك المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة، بخصم الضريبة طبقاً للسعر الذى تحدده تلك المادة وتوريدها إلى إدارة تحصيل الضريبة المستقطعة من المنبع التابعة للإدارة المركزية للاتفاقيات الدولية بمصلحة الضرائب على النموذج (١١ مستقطعة)".

تنبيه المصلحة على كافة الوحدات التابعة لها بضرورة مراعاة الأتى :-

- يمتنع على المأموريات قبول أى شيكات أو مبالغ سداداً للضريبة المقررة بالمادة (٥٦) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
- تلتزم المنشآت والأشخاص والجهات، المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٥٦) سالفه الذكر المسئولة عن خصم الضريبة طبقاً للسعر الذى تحدده تلك المادة،

